مجلس النواب يواصل أعماله

إقرار عدد من التوصيات الموجهة للحكومة تتعلق بالقطاع الصحي

التأكيد على الإسراع بإنجاز المشاريع الصحية المتعثرة

صنعاء / سبأ:

وقف مجلس النواب في جلسته امس برئاسة الأخ يحيى على الراعي نائب رئيس المجلس امام موضوع خلو مكان رئيس مجلس النواب وذلك استنادا إلى نص المادة (18) من اللائحة الداخلية المنظمة لسير أعمال المجلس ولجانه واصول ممارسته لكافه صلاحياته الدستورية والتي تنص على (في حالة خلو مكان رئيس المجلس او احد نوابه لاي سبب من الاسباب طبقا لاحكام الدستور وهذه اللائحة ينتخب المجلس من يحل محله خلال اسبوع من تاريخ الخلو ، اذا كان المجلس في دور الانعقاد ، وخلال الاسبوع الاول من اجتماع المجلس اذا حدث الخلو اثناء عطلة المجلس) وكذا بشأن انتهاء مدة هيئة رئاسة المجلس بموجب المادة (17) من اللائحة نفسها التي تنص على ان (مدة هيئة رئاسة المجلس سنتان شمسيتان تبدأ من تاريخ اول اجتماع للمجلس على ان يتم إجراء انتخاب هيئة رئاسة المجلس في اول جلسة بعد انتهاء المدة وفقا للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

وفي ضو المداولات التي أجراها المجلس بهذا الشأن بناء على تلك النصوص القانونية اقر انتخاب هيئة رئاسته في جلسة يوم الاثنين القادم الموافق 11 فبراير الجاري .

إلى ذلك اقر المجلس عدداً من التوصيات الموجهة للحكومة تتعلق بالقطاع الصحي في ضوء مناقشة تقرير لجنة الصحة العامة والسكان حول نتائج زيارتها الميدانية لمنطقة الوادي والصحراء بمحافظة حضرموت, وبعد استماعه إلى ايضاحات الجانب الحكومي والتزامه بهذه التوصيات والتي أكدت : العمل على سرعة انجاز المشاريع الصحية المتعثرة بمحافظة حضرموت الوادي والصحراء وبما يضمن تشغيلها وكذا زيادة الاعتمادات والموازنات التشغيلية لجميع المرافق والمنشآت الصحية بواقع (50 بالمائة) على الأقل من الموازنات التشغيلية الحالية وخصوصا التي تم ترفيعها إلى مستشفيات وكذا توفير كافة المعدات والأجهزة الطبية ورفدها بالكوادر المتخصصة والمساعدة والفنية والتمريضية وبما يتناسب مع وضعيتها الجديدة كمستشفيات مع سرعه العمل على إنشاء مراكز الخدمات الاسعافية نظرا للمساحة الجغرافية الكبيرة التي تتميز بها محافظة حضرموت ومراعاة بعد المسافات بين مديرياتها الامر الذي يستدعي ضرورة إنشائها إلى جانب زيادة الدرجات الوظيفية المخصصة للقطاع الصحي في المحافظة .

وأشارت توصيات المجلس إلى ضرورة سرعة تقديم مشروع قانون بشأن تنظيم مساهمة المجتمع إيرادا وانفاقا لا يخضع للاجتهادات والتجاوزات مع ضرورة الفصل والبت في قضية تبعية مستشفى القطن الجديد من خلال تبعيته سواء لوزارة الدفاع أو لوزارة الصحة العامة والسكان وسرعة استكمال بنائه وتأثيثه وتجهيزه بالأجهزة والمعدات الطبية الحديثة ورفده بالكوادر الطبية مع اعتماد الموازنة التشغيلية السنوية له حال الانتهاء من البناء والتجهيز.

وطالبت توصيات المجلس بإعادة النظر في السياسية الدوائية الحالية وآلية عملها والتي ما زالت تعاني منها معظم المرافق الصحية من حيث عدم توفر الأدوية المجانية للأمراض المستعصية والمزمنة وكذا فيما يتعلق بالأدوية الأخرى وضرورة استكمال العمل في مشروع بناء مركز الكلى بمديرية سيئون الذي يعتبر واحدا من المشاريع المتعثرة في المحافظة نتيجة الخلاف مع المقاول ومطالبته بفارق الأسعار بسبب التأخير في التنفيذ وارتفاع اسعار مواد البناء .

كما اكدت توصيات المجلس على سرعة إعادة تأهيل كل من مستشفى القطن العام ومستشفى تريم ومستشفى ساه الريفي, مع توفير كافة المعدات والأجهزة الطبية وكذا رفدها بالكوادر وتأثيثها وزيادة موازناتها التشغيلية بما لايقل عن 50 بالمئة من الموازنة التشغيلية الحالية ، ووضع سياسية شاملة لرصد ومكافحة النواقل للامراض المعدية والمستوطنة, إضافة إلى ضرورة زيادة فرص التأهيل والتدريب للكوادر الصحية بمحافظة حضرموت الوادي والصحراء .

هذا وقد كلف المجلس لجنة الصحة العامة والسكان متابعة تنفيذ تلك التوصيات مع التوصيات التى سبق ان أقرها في فترة ماضية والمتصلة بالدعم الشعبي ومساهمة المجتمع .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق .. ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشئية اللّه تعالى .

حضر الجلسة وكيل وزارة الصحة العامة والسكان الدكتور غازي احمد اسماعيل وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة

استمع لتقرير لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة

مجلس الشورى يبدأ مناقشاته لموضوع « واقع الإعلام في اليمن»

تفعيل وتجويد دور الفضائيات والارتقاء بدور الإعلام الخارجي

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى أمس الثلاثاء مناقشاته لموضوع « واقع الإعلام في اليمن»، في إطار اجتماعه الرابع من دورة انعقاده السنوية الأولى برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني.

وفي جلسة أمس قدمت لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة بالمجلس تقريرها حول الموضوع، والذي قام بقراءته الأخوة علي عبد اللّه السلال، والدكتور أحمد محمد الأصبحي وأحمد محمد المتوكل، ومحمد علي عجلان أعضاء مجلس الشورى.

وقد تناول التقرير في سياق قراءته للواقع الراهن للإعلام اليمني، موقع هذا الإعلام في البيئة الإعلامية العالمية الجديدة وأبرز التحديات التي يواجهها، والتطورات التي طرأت على وظيفة الإعلام الخارجي، والنظام الذي يستند إليه الإعلام اليمني في عالم يصنعه الإعلام، ومعايير نجاح وسائل الإعلام العامة وفي مقدمتها القنوات الفضائية، فضلاً عن بدائل تطوير الإعلام الخارجي لليمن.

وقد لفت التقرير إلى أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام في عالم يصنعه الإعلام، إلى حد أصبحت مع وسائل الإعلام شريكاً رئيساً في ترتيب أولويات اهتماماتنا وعلى ما نصدره من أحكام وفي تصوراتنا عن العالم المحيط بنا.

واستعرض التطورات التي مر بها الإعلام اليمني بكل مكوناته، منذ الثلث الأول من القرن الماضي حتى بلغ المستوى الذي وصل إليه بتأثير ارتباطه بإيقاع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام والمعلومات.

وتناول التقرير بالنقد والتحليل مستوى تأثير الإعلام الوطني لدى المتلقي، من خلال استعراض واقع هذا الإعلام، والذي قال إنه يتسم بما يمكن اعتباره ممارسة إعلامية أحادية، تعبوية لا مهنية، وتدن في المضمون، ليصل إلى تأكيد أهمية إجراء إصلاح للنظام الإعلامي ببعديه الاتصالي والثقافي، وبما يواكب عملية الإصلاح السياسي الذي تشهده البلاد بقيادة فخامة الرئيس علي عبد اللّه صالح رئيس الجمهورية.

وشدد على أهمية أن تهتم عملية إصلاح النظام الإعلامي، بأولويات الانفتاح الإعلامي، والتطورات التي يشهدها الفضاء الإعلامي العالمي، وجودة المنتج الإعلامي، وأهمية أن يعمل الإعلام على تأكيد قوة الدولة، وإيضاح دورها فيما يتعلق بدعم الإعلام وإصلاح بناه الهيكلية.

أهمية الإصلاح الإعلامي تشريعاً وإداريا وتنظيمياً وإنتاجيا

كما شدد التقرير على أهمية الارتقاء بالإدارة الإعلامية، في إطار إصلاح النظام الإعلامي وتعزيزه بتغييرات تشريعية دعم هذا النوع من الإصلاحات.

وتضمن التقرير مقترحات بشأن تفعيل وتجويد دور الفضائيات اليمنية العامة والمتخصصة، وكذا الارتقاء بدور الإعلام الخارجي ليصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي جدد من خلالها التأكيد على أهمية الإصلاح الإعلامي على المستوى التشريعي والإدارة والتنظيم، وفي مجال الإنتاج.

وتحدث أمام المجلس الأخوة وكيل وزارة الإعلام لشئون الإذاعة والتلفزيون أحمد ناصر الحماطي،ورئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) -رئيس التحرير نصر طه مصطفى، ورئيس قناة اليمن الفضائية حسين عمر باسليم، ووكيل وزارة السياحة المساعد محمد محمد مطهر، ورئيس المكتب الفني بوزارة الثقافة أحمد الخوربي، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والنشر- رئيس تحرير صحيفة الثورة علي ناجي الرعوي، ومدير عام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون الدكتور عبد اللّه الزلب.وقدم كل منهم توضيحات حول ما تناوله تقرير اللجنة المختصة بالمجلس فيما يتصل بالوزارات والمؤسسات والأجهزة التي يديرونها.

حيث أبان وكيل وزارة الإعلام جملة التطورات التي قال إن مؤسسات الإعلام العام تشهدها على المستوى التقني والبشري، والتي يتم من خلالها إطلاق ثلاث قنوات فضائية ضمن الباقة اليمنية على قمر عرب سات، والتوسع في إنشاء الإذاعات المحلية، وربط مختلف الإذاعات والقنوات التلفزيون بوزارة الإعلام عبر شبكة اتصال حاسوبية تتيح المعلومات لكل المشتغلين في هذه الأجهزة.

فيما أكد رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية سبأ رئيس التحرير أهمية التقرير، معرباً عن أمله في أن يشكل هذا الاجتماع منطلقاً للتسريع في إخراج مشروع التعديلات في قانون الصحافة والمطبوعات الذي أحيل على المجلس والذي قال إن صدوره سيمثل حلاً لكثير من الإشكاليات التي تواجهها المؤسسات الإعلامية على مستوى التطوير المؤسسي وكفالة حقوق الصحفيين وقوننة الصحافة الإليكترونية.

كما أكد أهمية وجود رؤية واضحة بشأن ما يتعين على المؤسسات الإعلامية القيام به، واستعرض أهم الإنجازات التي حققتها وكالة الأنباء ا يمنية سبأ ومن أهمها التوسع في الخدمة الإخبارية الموجهة للخارج من خلال نشرات يومية تبث بمختلف اللغات الحية في العالم، في إطار التبادل الإخباري مع وكالات الأنباء العربية والإسلامية والأجنبية ومع اتحادي وكالات الأنباء العربية والآسيوية، فضلاً عن اتساع نطاق شبكة مراسلي الوكالة عبر العالم والتي أصبحت تغطي ست عشرة دولة.

من جانبه استعرض رئيس قناة اليمن الفضائية جانباً من التطورات التي تشهدها القناة اعتباراً من الأول من يناير الماضي والتي قال إنها جعلت القنات تتخذ منحى جديداً وتشهد تحولاً هاماً في مستوى الخدمة المقدمة إلى الجمهور.

وأضاف إن ما تحقق يأتي في إطار الحد الأدنى من الإمكانيات في المعدات والتجهيزات، وفي ظل الأعباء والالتزامات التي تنهض بها القناة باعتبارها قناة حكومية معنية ببث كل الفعاليات المحلية المختلفة.

من جانبه أكد وكيل وزارة السياحة المساعد على أهمية الدور الإعلامي في إيصال رسالة السياحة إلى الخارج وتحفيز جهود الترويج السياحي في الأسواق الدولية المستهدفة.. وقال إن ذلك يتطلب ارتقاء بمستوى الآداء الإعلامي المأمول.

فيما شدد رئيس المكتب الفني بوزارة الثقافة على الصلة الوثيقة بين الإعلام والثقافة، وقال إن تحقيق الثقافة لايمكن أن يتم بدون إعلام راق وقادر على الوصول أوسع مساحة ممكنة.. داعيا إلى تلافي القصور الواضح في جانب الصحافة الثقافية.

فيما اعتبر رئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والنشر رئيس تحرير الثورة أن مناقشة المجلس لموضوع الإعلام ينم عن وعي شديد باستحقاقات المرحلة بكل أولوياتها بالنظر إلى ارتباط الواقع الإعلامي بالإصلاحات السياسية والاقتصادية .

واستعرض التطورات التي تشهدها المؤسسة في سياق التطور الذي تشهده الصحافة اليمنية، على مستوى التجهيزات التقنية والمضمون الصحفي، وكذا النجاحات التي تحققها في ظل تحديات الكلفة السعرية حيث تصل كلفة النسخة الواحدة من الصحيفة إلى مائة ريال فيما يتم إيصالها إلى القارئ بكلفة عشرين ريال فقط.

فيما أكد مدير عام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون أن المؤسسة والأجهزة التابعة لها تشهد حاليا إصلاحات فعلية حيث تم إعادة الاعتبار للتخصصات المهنية وتشكلت لجان لدراسة الشروط والمعايير المهنية وتوصيف وتصنيف كل التخصصات المهنية.

وقال إنه تم أيضاً تفعيل دور اللجان المتخصصة ومنها لجان تخطيط البرامج فضلاً عن التوسع في إنشاء الإذاعات المحلية والتي تركز دورها في تقديم الخدمة الاجتماعية والتنموية للمجتمعات المحلية.

هذا وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليومً الأربعاء بمشيئة اللّه تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الاجتماع عدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

أكدوا مساندتهم لقرار منع المسيرات في التجمعات السكنية والفرزات

علماء وخطباء عدن يدعون أبناء الوطن إلى الحفاظ على الأمن والسكينة العامة ونبذ دعاوي الفرقة

عدن /14أكتوبر:

دعاء العلماء والخطباء والمرشدون في الاجتماع الموسع الذي عقد بمحافظة عدن كل أبناء الوطن للحفاظ على الأمن والسكينة ونبذ كل دعاوي الفرقة والعصبية والمناطقية تحت أي أساس كان باعتبار ذلك مخالفا لمقاصد الإسلام ولا يثمر إلا الخراب والدمار.

ودعا العلماء - في بيان تلقت الصحيفة نسخة منه - كل العقلاء والشخصيات الاجتماعية إلى القيام بدورهم الشرعي الوطني وتعميق أواصر المحبة والإلفة والتكافل بين الناس باعتبار ذلك واجبا دينيا واجتماعيا.

وعبر العلماء في بيان صادر عن الاجتماع الموسع عن مساندتهم لقرار المجلس المحلي بالمحافظة بمنع المسيرات في التجمعات السكنية والفرزات واي أماكن تؤدي إلى تعطيل الحياة العامة اوتعر يض حياة الناس وأموالهم للخطر

أوصى العلماء والخطباء والمرشدون وسائل الإعلام المختلفة بالقيام بدورها التنويري التوعوي والارتقاء بمفاهيم الناس لما من شأنه تجسيد اواصر المحبة والإخاء وما يصلح الناس والابتعاد عن المكايدات والمناكفات التي لاتخدم المجتمع.

وقد صدر عن الاجتماع الموسع للعلماء والخطباء والمرشدين بمحافظة عدن بيان يستنكر اعمال التخريب .. فيمايلي نص البيان :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم وبعد:

فإننا نحن أهالي وعلماء ومشائخ ووجهاء وأئمة مساجد وعقال محافظة عدن ندين ونستنكر ماحدث في -13يناير 2008م من مظاهرات في فرزة الهاشمي من قبل مثيري الشغب والفوضى ودعاة الانفصال وهم مجاميع تأتي من خارج محافظة عدن وأهالي عدن لا يرضون بهذا الشغب وهذه الفوضى وحيث أن هذه المظاهرات سببت لنا القلاقل والخوف وفقدان الأمن وعدم الاستقرار وافزعت أهلنا وأولادنا إضافة إلى تعطيل الأعمال وعرقلة سير حركة الموصلات وإغلاق المحلات وغير ذلك والتي تتعطل بسببها مصالح المسلمين لذا فإننا ندين ونستنكر وبشدة تلك المظاهرات والشعارات التي تدعوا إلى الفتنة والانفصال وتمزق وحدة الشعب اليمني وهي مخالفة لتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف من حيث .

أولا : ان هذه الظاهرات سبب في التفرق واللّه عز وجل امرنا بالاجتماع وعدم التفرق قال اللّه (واعتصموا بحبل اللّه جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمت اللّه عليكم إذا كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة أخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين اللّه لكم آياته لعلكم تهتدون).

ويقول اللّه عز وجل (ان هذه أمتكم امة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) ويقول تعالى: (أنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا اللّه لعلكم ترحمون)

وروي ابن عاصم من حديث إمامة بن شريك : قال قال رسول اللّه صلى اللّه علية وسلم : (يد اللّه مع الجماعة) فيد اللّه مع الجماعة ومن شذ شذ في النار عياذا باللّه .

ثانيا: هذه المظاهرات سبب رئيسي للخروج عن طاعة ولي الأمر وإثارة الفتن والقتال وغير ذلك واللّه عز وجل امرنا بطاعة ولي الأمر في طاعة اللّه قال اللّه :) يا أيها الذين امنوا أطيعوا اللّه وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى اللّه والرسول ان كنتم تؤمنون باللّه واليوم الأخر ذلك خير وأحسن تأويلا) النساء – 59 وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث ابن عباس رضي اللّه عنهما ان النبي صلى اللّه علية وسلم قال : (من رأى من أميره شيء يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميته جاهلية).

ثالثا: هذه المظاهرات سبب لذهاب الأمن والأمان وفي حديث عبيد اللّه بن محصن الخطمي قال قال رسول اللّه صلى اللّه علية وسلم (من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا) رواه ابن ماجه والترمذي فنعمة الأمن والاستقرار لا يعادلها شيءا.

فبهذه المفاسد والإضرار وغيرها التي تأتي من وراء تلك المظاهرات لذا فإننا ننصح الشعب اليمني ان لا ينجر وراء دعاه الفتن وأصحاب المصالح الذين يضحون بالشعب اليمني ووحدته في سبيل تحقيق مصالحهم ونطلب من الأخ / محافظ محافظة عدن والأخ / مدير أمن محافظة أمن محافظة عدن منع هذا الانفصال .

اللهم من أراد بالشعب اليمني المسلم مكرا أو سوء فجعل كيده في نحره ومزقة كل ممزق , اللهم اجمع كلمة المسلمين وألف بين قلوبهم واصرف عنهم كل سوء ومكروه والحمد لله رب العالمين .

لغة السياسي ولغة رجل الدين

فيصل الصوفي

أشعر بالغيظ عندما أقرأ بيانات أو بلاغات وأخباراً صحفية مصدرها الحكومة أو المؤتمر الشعبي أو أي حزب أو أحزاب معارضة ترد فيها عبارات ومصطلحات مثل: كافر .. فئة ضالة .. حكومة طاغوت .. خارج عن الدين .. جماعة باغية .. مخالف للشرع .. فأحكام مثل هذه يمكن صدورها وتقبلها لو جاءت من لجنة فتوى أو أي هيئة دينية معنية بتقدير الحرام والحلال وماهو شرعي أو غير شرعي من وجهة نظر شخص أو هيئة تدعي إنها الممثل المعتمد للدين..

ومثل هذه الأحكام لأينبغي أن تصدر عن أي سياسي أو جماعة مدنية أوحكومة أوحزب سياسي .. فهؤلاء كلهم أو متفرقون ليسوا هيئة دينية .. بل هم كأفراد أو جماعة أو مجموعات أو أحزاب أو حكومة يصدرون أحكامهم على مخالفيهم بوصفهم خارجين على القانون أو ملتزمين بالقانون.. إن تنظيماً مثل القاعدة اعتاد أن ينفذ جرائمه باسم الإسلام ، فهل علينا كحزب أو حكومة أن نصفه بالتنظيم الضال والخارج عن الإسلام ، أم أن التوصيف الحقيقي له انه تنظيم إرهابي وإجرامي ؟

نحن في مجتمع دولة القانون والديمقراطية والحريات لاينبغي أن نحكم على الناس بناء على عقائدهم أو بناء على التزامهم او عدم التزامهم الديني ، بل نحكم على تصرفاتهم بناء على معيار التزامهم بالقانون أو عدم التزامهم به .. فقد يكون احدهم ملتزماً بشعائر الإسلام ويقوم بعد ذلك بأكبر الجرائم ، فهل يصح أن نشكك في عقائده ونقول إنه فعل ذلك لأنه ضال أوكافر ، وهل وصفنا له بهذه التهم يجنبه المساءلة القانونية باعتبار أننا قد أحلنا أمره إلى الملائكة الموكل إليهم تدبير مصائر الخلق يوم القيامة.